الأمم المتحدة
E/HLPF/2018/2/Add.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
26 April 2018
Arabic
Original: English

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٩-١٨ تموز/يوليه ٢٠١٨

تقرير المنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن دورته الثانية

مذكرة من الأمانة العامة

تحيل الأمانة العامة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تقرير المنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن دورته الثانية، المعقود في جنيف في ١ و ٢ آذار/مارس ٢٠١٨.

230518 210518 18-06710 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير المنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن دورته الثانية

أولا – الحضور

١ – عُقِدت الدورة الثانية للمنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مركز المؤتمرات الدولي في جنيف، يومي ١ و ٢ آذار/مارس ٢٠١٨. وترأس الدورة مبعوث سويسرا الخاص للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي، مايكل غيربر.

٢ – وحضر الدورة ممثلون عن الدول الـ ٥١ التالية أسماؤها من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا: الاتحاد الروسي وأذربيجان وأرمينيا وإسبانيا وإستونيا وإسرائيل وألبانيا وألمانيا وأندورا وأوكرانيا وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا والبوسنة والهرسك وبولندا وبيلاروس وتركمانستان وتركيا وتشيكيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وجمهورية مولدوفا وجورجيا والدانمرك ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا والسويد وسويسرا وصربيا وطاجيكستان وفرنسا وفنلندا وقبرص وقيرغيزستان وكازاخستان وكرواتيا ولاتفيا ولكسمبرغ وليتوانيا ومالطة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وموناكو والنرويج والنمسا وهنغاريا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليونان.

٣ – وحضرت الدولة التالية غير العضو في اللجنة الاقتصادية لأوروبا: جمهورية إيران الإسلامية.

٤ – وكان الاتحاد الأوروبي مُمَثلاً بوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، ووكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، ومرفق الاتحاد الأوروبي المعني بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، ولجنة المناطق، واللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية.

٥ – وحضر الاجتماع ممثلو الهيئات التالية من إدارات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والوكالات المتخصصة، والمنظمات والاتفاقيات والمبادرات ذات الصلة: اتفاقية التنوع البيولوجي، وفريق الإدارة البيئية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومركز التجارة الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وآلية الأمم المتحدة للمياه، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، وحملة أهداف التنمية المستدامة، وشبكة حلول التنمية المستدامة، ومتطوعو الأمم المتحدة، ومجموعة البنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

٦ – وشارك في الدورة أيضا ممثلو المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية التالية: مجلس أوروبا، ومصرف التنمية التابع لمجلس أوروبا، ومجلس دول بحر البلطيق، واللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، ومركز الفحم النظيف التابع للوكالة الدولية للطاقة، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة

والموارد الطبيعية، واللجنة المشتركة بين الدول المعنية بالتنمية المستدامة، والمجلس الوزاري لبلدان الشمال الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، والمركز البيئي الإقليمي لمنطقة القوقاز، والاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط، ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة.

٧ - وشارك أيضاً ممثلون عن ١١٠ منظمات غير حكومية وممثلون عن منظمات أخرى وكذلك خبراء مستقلون. ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة بالمشاركين على الموقع الشبكي للمنتدى الإقليمي (www.unece.org/rfsd2018.html).

ثانيا - افتتاح الدورة وإقرار جدول الأعمال

٨ - اعتمد المنتدى الإقليمي جدول أعماله المؤقت للدورة بصيغته الواردة في الوثيقة ECE/RFSD/2018/1.

٩ - وأكد رئيس المنتدى الإقليمي، في ملاحظاته الافتتاحية، على أن المنتدى يعمل بمثابة حيز إقليمي لتبادل الاطِّلاع على حلول السياسة العامة وأفضل الممارسات والتحديات في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. ويشكل التفاعل فيما بين المشاركين أمرا ضروريا للحصول على القيمة المضافة على الصعيد العملي وللتعلم من الأقران. وتختلف بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في بعض التحديات التي تواجهها، ولكنها تتشابه في الكثير من التحديات. ولذلك يوفر المنتدى الإقليمي فرصة لإيجاد أرضية مشتركة لسبل المضي قُدُما.

١٠ - وأشارت رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الفرص الاقتصادية والتكنولوجية الجديدة، وإلى تنامي أوجه عدم المساواة في العديد من البلدان، التي تؤدي إلى تقويض التماسك والمشاركة الاجتماعيين. وذكرت أن تلك التحديات العالمية الملحة تعالَج معالجة مباشرة في أطر عمل دولية بالغة الأهمية، بما فيها خطة عام ٢٠٣٠. وهناك حاجة إلى العمل معا في إطار متعدد الأطراف من أجل تحقيق الأهداف المحددة في تلك الأطر. وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظومته، بما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، دور رئيسي في هذا الصدد.

١١ - ورحبت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، في رسالة بالفيديو وجهتها إلى المشاركين، بمشاركة البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المتقدمة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في المنتدى الإقليمي، الأمر الذي يعكس الطابع العالمي لخطة عام ٢٠٣٠. وأشارت إلى أن المنتدى الإقليمي يتيح فرصة لتبادل وجهات النظر بشأن النُهُج المختلفة ولتناول المسائل العابرة للحدود فيما بين مجموعة متنوعة من الشركاء. ويجري التعاون الوثيق بين اللجنة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة الإقليمية في تنظيم المنتدى الإقليمي انطلاقا من الروح التي تكتنف الجهود الحالية الرامية إلى إعادة توجيه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٢ - وأعربت الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا عن ارتياحها للاهتمام المتزايد بالمنتدى الإقليمي. وشددت على أن مواضيع اجتماعات المائدة المستديرة تمثل مجالات الخبرة الفنية الأساسية للجنة الاقتصادية لأوروبا، وهي مجالات لا تحظى بتغطية كافية من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. واللجنة الاقتصادية لأوروبا مستعدة للإسهام بخبرتها وقدرتها التنظيمية للمساعدة على سد تلك الثغرات. وهي مسرورة كثيرا للتعاون القائم مع الأعضاء الآخرين في أسرة الأمم المتحدة في المنطقة. ومن الضروري لإحراز التقدم أن يعمل المجتمع المدني والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية كما تعمل

منظومة الأمم المتحدة من أجل إحداث مزيد من التأثير والاستفادة الكاملة من إمكانات التعاون فيما بين الدول الأعضاء.

١٣ - وأشارت رئيسة الفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لأوروبا ووسط آسيا إلى أن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة قد تسارع من خلال المشاركة وتبسيط تخطيط السياسات والابتكار وسبل التمويل البديلة للأهداف وزيادة تحديد الدور المنوط بالقطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، أُجريت عمليات استعراض مطلوبة بشدة للقدرات والنظم الإحصائية. ومع ذلك، تواجه العديد من البلدان في المنطقة تحديات معقدة. وهناك اعتراف بالعمل المشترك والتنسيق المضطلع بهما على الصعيد الإقليمي داخل منظومة الأمم المتحدة في أوروبا ووسط آسيا باعتبارهما نموذجا للتعاون. وتمثل البعثات المشتركة بين الوكالات لاستراتيجيات التعميم والتسريع والدعم على مستوى السياسات مثالا على النُهُج القائمة على الشراكة التي تلبي احتياجات البلد المضيف مباشرة.

ثالثا - الجزء الرفيع المستوى المعني بالسياسات: التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

١٤ - أدار رئيس المنتدى الإقليمي اجتماع الجزء الرفيع المستوى المعني بالسياسات. وأدلى الممثلون الرفيعو المستوى والممثلون الآخرون التالية أسماؤهم بمداخلات أثناء هذا الجزء: غراموز روتشي، رئيس برلمان ألبانيا؛ وتيودور أوليانوفشي، وزير الخارجية والتكامل الأوروبي، بجمهورية مولدوفا؛ وماريانا شِشيتكينا، نائبة رئيس مجلس الجمهورية في الجمعية الوطنية، والمنسقة الوطنية بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، في بيلاروس؛ وأشوت هوفاكيميان، نائب وزير خارجية أرمينيا؛ وآيدين شارشييف، وزير الدولة في وزارة الاقتصاد، في قيرغيزستان؛ وفرانك ماتياج زوبانتشيتش، وزير الدولة، بالمكتب الحكومي للتنمية وسياسات التماسك الأوروبي، في سلوفينيا؛ وأندريوس كريفاس، السفير، والممثل الدائم لليتوانيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف؛ وزبيغنيو شيتش، السفير، والممثل الدائم لبولندا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف؛ وديدييه شامبوفيه، السفير، والممثل الدائم لسويسرا لدى منظمة التجارة العالمية والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة؛ وإيفان إيفانيسِفتش، المدير العام للشؤون المتعددة الأطراف، في وزارة الخارجية، بالجبل الأسود؛ وغاليت كوهين، كبيرة نواب المدير العام، لشؤون سياسة واستراتيجية التخطيط، في وزارة الحماية البيئية، بإسرائيل؛ وحسين حسينوف، رئيس الإدارة المعنية بالتنمية المستدامة، في وزارة الاقتصاد، وأمين مجلس التنسيق الوطني بشأن التنمية المستدامة، بأذربيجان؛ وأنيكا ليندبلوم، المستشارة في وزارة البيئة، والأمينة العامة للجنة الوطنية للتنمية المستدامة، في فنلندا؛ وآن - ماريكا فانسيلو، موظفة مسؤولة في الوزارة الاتحادية للبيئة وحفظ الطبيعة والبناء والسلامة النووية، في ألمانيا.

١٥ - وأدلت الممثلتان الرفيعتا المستوى عن المنظمتين الحكوميتين الدوليتين التاليين اسماهما بمداخلات: دراغانا فيليبوفيتش، السفيرة، والمراقبة الدائمة لمجلس أوروبا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف؛ ونِدرت أمير أوغلو، نائبة المديرة الإقليمية، لمكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي لأوروبا.

١٦ - وأحاطت منظمات المجتمع المدني المنتدى الإقليمي علما بنتائج جلسة تشاور تحضيرية عقدها المجتمع المدني في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨. وقدمت آنيا أندريا فريدِنسبيرغ بِيديرسِن، من منظمة ''يو آكْت'' (YouAct) - شبكة الشباب الأوروبي المعنية بالحقوق الجنسية والإنجابية، مواقف المجتمع المدني.

١٧ - وألقى بيتر ميسيرلي، أستاذ التنمية المستدامة في جامعة بيرن، والرئيس المشارك لفريق العلماء المستقلين المعيَّن لإعداد تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، كلمة رئيسية عن عملية صنع السياسات القائم على الأدلة من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

١٨ - ويعرض الموجز الذي أعده الرئيس، الوارد في مرفق هذا التقرير، المسائل الرئيسية التي أُثيرت في المنتدى الإقليمي. ويمكن الاطلاع على البيانات الخطية على الموقع الشبكي للمنتدى.

رابعا - الجزء المتعلق بالتعلم من الأقران

١٩- قدمت أمينة المنتدى الإقليمي لمحة عامة عن اجتماعات المائدة المستديرة، التي تشكل جزء المنتدى المتعلق بالتعلم من الأقران. وعُرضت على المنتدى مجموعة من دراسات الحالات الإفرادية (ECE/RFSD/2018/INF1).

٢٠ - وبهدف تيسير التعلم من الأقران على نحو عملي وموجه، قُسِّم هذا الجزء إلى مجموعتين من خمسة اجتماعات مائدة مستديرة متوازية، تشمل الأهداف ٦ و ٧ و ١١ و ١٢ و ١٥ من أهداف التنمية المستدامة، التي ستخضع لاستعراضات معمقة في المنتدى السياسي الرفيع في عام ٢٠١٨. وقد تيسَّر التعلم من الأقران والمناقشات التحاورية من خلال عرض دراسات حالات إفرادية مع حلول عملية ونُهُج محددة لإحراز تقدم في مجال معين من مجالات أهداف التنمية المستدامة. وفي الإمكان الاطلاع على المذكرات المفاهيمية غير الرسمية لجميع اجتماعات المائدة المستديرة وملخصات دراسات الحالات الإفرادية على الموقع الشبكي للمنتدى الإقليمي. ويحدد الموجز الذي أعده الرئيس، الوارد في مرفق هذا التقرير، التحديات والاستجابات والتدابير الرئيسية المتخذة على مستوى السياسات التي نوقشت في كل اجتماع من اجتماعات المائدة المستديرة.

ألف - المجموعة الأولى من اجتماعات المائدة المستديرة

١ - المياه المستدامة: جعل حصول الجميع على المياه وخدمات الصرف الصحي حقيقة واقعة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٢١ - أدار اجتماع المائدة المستديرة أوليفر شْمولْ، مدير برنامج المياه والمناخ، في المركز الأوروبي المعني بالبيئة والصحة، التابع لمكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي لأوروبا. وكان مقرر الاجتماع هو بيتر كوفاكس، رئيس إدارة تنظيم أحواض الأنهار وحماية المياه، بوزارة الداخلية، في هنغاريا، ورئيس مكتب الاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية (اتفاقية المياه). وعُرضت دراسات حالات إفرادية أو قُدِّمت من البرتغال ورومانيا وصربيا وفرنسا ومن ائتلاف الشباب الأوروبي المعني بالبيئة والصحة.

٢ - الطاقة المستدامة: تحسين كفاءة نظام الطاقة

٢٢ - أدار اجتماع المائدة المستديرة سكوت فوستر، مدير شعبة الطاقة المستدامة، باللجنة الاقتصادية لأوروبا. وكانت المقررة أنتونيلا سولوبيتش، رئيسة إدارة الكفاءة في استخدام الطاقة، بوزارة التعدين والطاقة، في صربيا، ونائبة رئيس فريق الخبراء المعني بالكفاءة في استخدام الطاقة التابع للجنة الاقتصادية

لأوروبا. وعُرضت دراسات حالات إفرادية أو قُدِّمت من ألمانيا وأوكرانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وصربيا.

٣ - المدن والمجتمعات المحلية المستدامة: تمويل الانتقال إلى المدن والمجتمعات المحلية المستدامة - التحديات والفرص

٢٣ - أدار اجتماع المائدة المستديرة ماركو كامِيا، المنسق بالنيابة، لفرع الشؤون الاقتصادية والمالية الحضرية، بموئل الأمم المتحدة، وكريستا كامبوس، كبيرة المستشارين ورئيسة وحدة التنمية المستدامة - خطة منطقة بحر البلطيق لعام ٢٠٣٠، بمجلس دول بحر البلطيق. وكانت المقررة داميغول كابِيفا، الوزيرة - المستشارة في البعثة الدائمة لكازاخستان لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وعُرضت دراسات حالات إفرادية أو قُدِّمت من إيطاليا وبلجيكا (إقليم فلاندرز) وتشيكيا ومجلس مدينة غلاسغو ومصرف التنمية لمجلس أوروبا.

٤ - الاستهلاك والإنتاج المستدامان: النُهُج الناجحة لبلوغ الاستهلاك والإنتاج المستدامين بحلول عام ٢٠٣٠

٢٤ - أدار اجتماع المائدة المستديرة ماركو كاينر، مدير شعبة البيئة، باللجنة الاقتصادية لأوروبا، وتشارلز آرْدِن - كلارك، رئيس أمانة إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، في شعبة الاقتصاد، ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وكان المقرر أندريا إناموراتي، كبير المستشارين لشؤون السياسات، بوزارة شؤون البيئة والبر والبحر، في إيطاليا. وعُرضت دراسات حالات إفرادية أو قُدِّمت من رومانيا والسويد وسويسرا وكازاخستان ولاتفيا.

٥ - الغابات والنظم الإيكولوجية المستدامة: الإدارة المستدامة للغابات وأهداف التنمية المستدامة

٢٥ - أدار اجتماع المائدة المستديرة توماس هاوسمان، كبير موظفين في الوزارة الاتحادية للأغذية والزراعة، بألمانيا. وكان المقرر كريستوف دور، مستشار شؤون السياسات الدولية للغابات، في المكتب الاتحادي لشؤون البيئة، بسويسرا. وعُرضت دراسات حالات إفرادية أو قُدِّمت من بولندا وفنلندا وكازاخستان والنمسا وشبكة ''اِنتيغْرَيْتْ'' (INTEGRATE) الأوروبية وشركة آيكيا (IKEA).

باء - المجموعة الثانية من اجتماعات المائدة المستديرة

١ - المياه المستدامة: تقاسم المياه - الموازنة بين الاحتياجات المتزاحمة في سياق تناقص الموارد

٢٦ - أدار اجتماع المائدة المستديرة شتيفان أوهلِنبروك، منسق البرنامج العالمي لتقييم المياه باليونسكو. وكان المقرر بيتر كوفاكس، رئيس إدارة تنظيم أحواض الأنهار وحماية المياه، بوزارة الداخلية، في هنغاريا، ورئيس مكتب اتفاقية المياه. وعُرضت دراسات حالات إفرادية أو قُدِّمت من ألمانيا وسويسرا وصربيا وفنلندا وهنغاريا والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة.

٢ - الطاقة المستدامة: تحويل الطاقة دعما لخطة عام ٢٠٣٠

٢٧ - أدار اجتماع المائدة المستديرة أولريك بِنتِربوش، نائب مدير، في الوزارة الاتحادية للشؤون الاقتصادية والطاقة، بألمانيا، وألكسندر دوكوفسكي، كبير خبراء الطاقة ورئيس فريق الخبراء المعني بالكفاءة

في استخدام الطاقة التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا. وكانت المقررة إيفا بركيتش، الخبيرة في مجال الطاقة، بالبعثة الدائمة لكرواتيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وعُرضت دراسات حالات إفرادية أو قُدِّمت من إسبانيا وتشيكيا وكازاخستان ومركز تعزيز التنمية المستدامة (صربيا).

٣ - المدن والمجتمعات المحلية المستدامة: تعزيز المدن والمستوطنات البشرية المستدامة والقادرة على الصمود

٢٨ - أدار اجتماع المائدة المستديرة آدم بانازاك، من لجنة المناطق، بالاتحاد الأوروبي. وكان المقرر فرانك ماتياج زوبانتشيتش، وزير الدولة، بالمكتب الحكومي للتنمية وسياسات التماسك الأوروبي، في سلوفينيا؛ وعُرضت دراسات حالات إفرادية أو قُدِّمت من الاتحاد الروسي وصربيا وقيرغيزستان والمجلس الوزاري لبلدان الشمال الأوروبي والمركز البيئي الإقليمي لمنطقة القوقاز ومقاطعة بوتينزا (إيطاليا).

٤ - الاستهلاك والإنتاج المستدامان: نحو تحقيق الاقتصاد الدائري - تسخير الابتكار من أجل سلاسل القيمة المستدامة

٢٩ - أدار اجتماع المائدة المستديرة تشارلز آرْدِن - كلارك، رئيس أمانة إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، في شعبة الاقتصاد، ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجوفري هاملتون، المدير بالنيابة لشعبة التعاون الاقتصادي والتجارة باللجنة الاقتصادية لأوروبا. وكان المقرر أندريا إناموراتي، كبير المستشارين لشؤون السياسات بوزارة شؤون البيئة والبر والبحر، بإيطاليا. وعُرضت دراسات حالات إفرادية أو قُدِّمت من إيطاليا وتشيكيا والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا وسلوفينيا وهولندا والمجلس الوزاري لبلدان الشمال الأوروبي.

٥ - الغابات والنظم الإيكولوجية المستدامة: التنوع البيولوجي في صميم التنمية المستدامة - نحو التحول وبناء القدرة على الصمود

٣٠ - أدارت اجتماع المائدة المستديرة كريستيانا باشكا بالمر، الأمينة التنفيذية لاتفاقية التنوع البيولوجي. وكان المقرر كريستوف دور، مستشار شؤون السياسات الدولية للغابات، في المكتب الاتحادي لشؤون البيئة، بسويسرا. وعُرضت دراسات حالات إفرادية أو قُدِّمت من بولندا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وجورجيا.

خامسا - ربط الأمور ببعضها: الإدارة المستدامة للموارد وأنماط العيش المستدامة في المنطقة

٣١ - تضمن الجزء المتعلق بـ ''ربط الأمور ببعضها: الإدارة المستدامة للموارد وأنماط العيش المستدامة في المنطقة'' عرض تقارير من اجتماعات المائدة المستديرة مقدمة من سبعة مقررين. وجاءت التقارير عقب مناقشة تحاورية بشأن الصلات القائمة بين مجموعة مختلفة من أهداف التنمية المستدامة وتفعيلها من أجل وضع سياسات أكثر تكاملا. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير موجزا للمناقشة واستنتاجاتها الرئيسية قدمهما رئيس المنتدى.

سادسا – اختتام المنتدى الإقليمي

٣٢ – أعربت الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا، في ملاحظاتها الختامية، عن أملها في أن تؤدي الأفكار والاقتراحات التي تم تبادلها في المنتدى الإقليمي إلى حفز العمل والتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلدان والمنطقة. وأكدت على أهمية انخراط مختلف الجهات الفاعلة والشركاء في مناقشات مجدية في المنتدى الإقليمي.

٣٣ – ومن خلال تقييم التقدم المحرز حتى الآن، رأى المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف صورة مختلطة عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أن وتيرة العمل لم تَرْقَ بعدُ إلى حجم التحديات. ويُظهر المنتدى الإقليمي الدور الحيوي الذي تضطلع به الجهات الفاعلة الإقليمية في إحداث التحول اللازم. وهو أيضا مختبر للأفكار والاستراتيجيات وأفضل الممارسات التي يمتد نطاق تطبيقها إلى المنطقة والعالم أيضا. ومن أجل ترسيخ نتائج المنتدى الإقليمي، دعا المدير العام المشاركين إلى توجيه أنظارهم صوب جنيف بوصفها محور عمليات النظام الدولي. وأكد أن مختبر أهداف التنمية المستدامة التابع للمكتب جهة تنظيمية ذات دور في تحقيق الاستفادة من الخبرات الجماعية في جنيف وتعزيزها.

٣٤ – وقدم نائب رئيس المنتدى الأوروبي للإعاقة ملاحظات ختامية باسم المجتمع المدني، فشدد على عدد من الرسائل الرئيسية التي تشير إلى مواضيع اجتماعات المائدة المستديرة المعنية بالتعلم من الأقران. وأكد من جديد أن منظمات المجتمع المدني على استعداد لدعم الدول الأعضاء واللجنة الاقتصادية لأوروبا في بناء عالم شامل للجميع ومستدام ومزدهر، تحقيقا لهدف نهائي هو القضاء على الفقر، وحماية الكوكب، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة وعدم ترك أي أحد خلف الركب.

٣٥ – وقبل اختتام الجلسة، أبلغ الرئيس المشاركين أن مشروع تقرير المنتدى الإقليمي الذي يشمل موجز المناقشات الذي أعده الرئيس، سيُوزَّع عليهم لإبداء تعليقاتهم عليه. وستشكل الصيغةُ النهائية المساهمةَ الرسمية من جانب منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المقرر عقده في نيويورك من ٩ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٨.

المرفق

موجز المناقشات الذي أعده الرئيس

الجزء الرفيع المستوى المعني بالسياسات: التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

١ - أتاح الجزء الرفيع المستوى المتعلق بالسياسات فرصةً لتقييم التقدم المحرز والتحديات وتبادل الآراء بشأن العوامل الرئيسية المؤثرة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، نظر المشاركون في أثر الاستعراضات الوطنية الطوعية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتناولت المناقشات أيضا الدور الحاسم للعلم في النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

كيفية التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة: التنسيق والاتساق والشراكات

٢ - تتطلب التنمية المستدامة مواجهة التحديات الكبرى من خلال حلول متكاملة قائمة على النماذج الجديدة للإنتاج والاستهلاك. ولا توجد وصفة وحيدة لتحقيق هذا، وهناك بدائل مختلفة ممكنة. ويتيح الطابع المترابط لخطة عام ٢٠٣٠ فُسحاً جديدة للسياسة العامة وسبلا محتملة للتنفيذ.

٣ - وتعني عالمية أهداف التنمية المستدامة أنها ملائمة لجميع البلدان. وبالنظر إلى الروابط بين مختلف التحديات والآثار الخارجية غير المباشرة للإجراءات المحلية، فإن المبادرات التي يطلقها بعض مناصري الاستدامة ليست كافية لتحقيق النجاح. وفي هذا السياق، عندما يصعب الفصل بين آثار السياسات الداخلية والسياسات الخارجية، يكتسب التعاون الدولي أهمية متزايدة.

٤ - وتتحمل الحكومات على جميع المستويات المسؤولية النهائية عن قيادة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، إلا أن جميع أصحاب المصلحة عليهم الإسهام من أجل ضمان إحراز تقدم سريع وفعال. وجرى الاعتراف أيضا بالدور المهم الذي تضطلع به المنظمات الدولية في تقديم أنواع مختلفة من الخبرة الفنية.

٥ - ومشاركة المجتمع المدني لا غنى عنها للانخراط في الشراكات، وإبراز المسائل التي قد لا تحظى بالاهتمام الكافي، واستكشاف مجموعة من الخيارات البديلة على مستوى السياسات. وقد ذهبت منظمات المجتمع المدني إلى أن المنظور الذي يركز على الحقوق ضروري في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حتى يمكن الحفاظ على حقوق جميع الفئات، بما فيها النساء والأشخاص ذوو الإعاقة والشباب والمسنون والمهاجرون وغيرهم.

٦ - وتتيح خطة عام ٢٠٣٠ خريطة طريق عالمية وشاملة، لا يقتصر دورها على توفير معالم لقياس التغييرات على الصعيد الوطني، بل يمتد أيضا ليشمل استخدامها كأداة للتعاون الفعال في مجال التنمية المستدامة مع البلدان الأخرى. وقد أصلحت بعض البلدان، مثل ليتوانيا، سياساتها في مجال التعاون الإنمائي من أجل تحسين الدعم المقدم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٧ - ومن التحديات الحاسمة التي تواجه منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تحقيق الاتساق بين السياسات الوطنية والعالمية، وعلى وجه أكثر تحديدا، الوقوف على الأثر العالمي للإجراءات الوطنية. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ حتى الآن، تم الاعتراف بأن هذه العملية مستمرة. وجرى التشديد على

أهمية التعاون الإقليمي من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما لأن الكثير من الأهداف والغايات لها بعد عابر للحدود.

٨ - ويرتبط تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، ويرتبط في بعض البلدان ارتباطا وثيقا بخطة الاندماج في الاتحاد الأوروبي، كما هو الحال في الجبل الأسود. وتتقاسم البلدان المتوسطة الدخل مشكلات وتحديات مشتركة، على النحو المبين في الاستنتاجات التي خلص إليها المنتدى الإقليمي لقادة تنسيق أهداف التنمية المستدامة الذي عقد مؤخرا (مينسك، ٢١-٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨). وهذه الفئة من البلدان لديها احتياجات خاصة ينبغي الاعتراف بها، وتحتاج إلى الدعم المقدم من منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. وجرت الإشارة إلى البعثات المعنية باستراتيجيات التعميم والتعجيل والدعم المقدم على مستوى السياسات بوصفها أدوات مفيدة.

٩ - وفي كثير من البلدان، أثبتت آليات التنسيق المشتركة بين الوزارات أنها قادرة على تعزيز اتساق السياسات، وحل أوجه التضارب المحتملة في السياسات، وزيادة الوعي لدى الوزارات بخطة عام ٢٠٣٠، وكفالة إسناد مسؤوليات متكافئة إلى جميع الإدارات في تنفيذ الخطة، وتعزيز قيام شراكة طويلة الأمد مع جميع أصحاب المصلحة.

١٠ - وأكد بعض المشاركين أيضا على ضرورة إشراك مختلف المستويات الحكومية. ففي بعض البلدان، مثل بيلاروس، أنشئت أفرقة دون وطنية معنية بأهداف التنمية المستدامة. والسلطات المحلية هي جهات فاعلة رئيسية في تحقيق العديد من الأهداف. ومع ذلك، ينبغي تزويدها بالصلاحيات من خلال سياسات اللامركزية وتمكينها من خلال أدوات بناء القدرات. ويشكل التنوع الملحوظ في التجارب المتعلقة بالمدن مصدرا للمعارف المقارنة التي يمكن أن تساعد على تشكيل السياسات على مستويات الحكم الأخرى.

١١ - وتم التشديد بقوة على دور البرلمانات في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. فالبرلمانات توافق على التشريعات الجديدة وتمارس الرقابة على الحكومات، في المسائل المتعلقة بالميزانية وغيرها. ويمكن أن توجه عمل الحكومة استنادا إلى تقارير التنفيذ السنوية. وقد أدت مشاركة البرلمانات في بعض البلدان، مثل ألبانيا، إلى إنشاء هياكل محددة مثل تعيين منسقين لأهداف التنمية المستدامة في كل لجنة برلمانية من أجل توفير رقابة فعالة على الأنشطة المرتبطة بتلك الأهداف أو إنشاء لجان فرعية تركز على أهداف معينة منها. ويمكن أن يسهم التعاون البرلماني الدولي إسهاما فعالا في تبادل الخبرات.

١٢ - ولن يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون تعزيز فعالية الدولة. وسيؤدي تحسين نوعية القوانين وتطبيقها، وزيادة كفاءة المؤسسات العامة، بسبل منها كسر العزلة، إلى زيادة قدرة الحكومات بجميع مستوياتها على كفالة التنفيذ المتسق والفعال. ومن شأن ذلك أيضا أن تكون له آثار إيجابية على القبول الاجتماعي والثقة من جانب المواطنين.

١٣ - وينبغي الإقرار بأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة هو عملية ستستغرق سنوات عديدة. ويدعو هذا البعد الزمني إلى مراعاة الاعتبارات الاستراتيجية، بما في ذلك تحديد الأولويات وتسلسل الإجراءات. ولا يوفر الطابع المُلح للتحديات المقبلة سوى فرصة محدودة للتدخل، وبالتالي يتعين بدء العمل فورا.

١٤ - وقد يؤدي التدخل في بعض المجالات المحددة إلى التعجيل بتنفيذ الأهداف. وسيكون للنهوض بالمساواة بين الجنسين أثر واسع النطاق وإيجابي على خطة عام ٢٠٣٠. ويمكن أن تكون الرقمنة

والابتكار، بما في ذلك الترتيبات المؤسسية الجديدة، عوامل مهمة لتيسير إحراز تقدم، على النحو الذي أكدته أرمينيا وإسرائيل وقيرغيزستان.

١٥ - وبالإضافة إلى ذلك، اكتسبت التجارة، التي اعتُبرت إحدى وسائل التنفيذ في خطة عام ٢٠٣٠، أهمية أكبر في مجال السياسة العامة. ويتمثل التحدي في كيفية الاستخدام الأمثل للتجارة من أجل دعم التنمية والتحول الهيكلي على نطاق الاقتصاد للوصول إلى منتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة. ومن أجل استغلال إمكانيات التجارة لتحقيق التغيير الإيجابي، من المهم ضمان الاتساق بين التجارة والسياسات في المجالات الأخرى، بحيث يعزز بعضها البعض. وينبغي أن يكون لهذا النهج الذي يشمل الحكومة بأسرها وجودٌ في جميع ميادين السياسة العامة والتقسيمات المؤسسية، على غرار ما يتم في جمهورية مولدوفا.

١٦ - وشدد العديد من المشاركين على أهمية البيانات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تكون البيانات مصنفة بحسب عوامل منها نوع الجنس والعمر والمنطقة الجغرافية، والإعاقة، ومستوى الدخل، وغيرها من العوامل، من أجل تتبع حالة فئات معينة، بما في ذلك المهاجرون والأشخاص ذوو الإعاقة وغيرهم. وعرض المشاركون خبرات بشأن السبل التي يمكن لآليات المتابعة عبر الإنترنت من خلالها التمكين من إجراء مناقشة بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن التقدم المحرز، وبشأن أوجه القصور، وبشأن آفاق التنمية في المستقبل، على غرار ما يتم في فنلندا على سبيل المثال.

١٧ - والتمويل المناسب المدمج في عمليات الميزنة والتخطيط المالي الطويل الأجل أمر ضروري لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويمثل إدراج اعتبارات التنمية المستدامة في ميزانية الدولة على جميع المستويات خطوة أساسية في تعميم مراعاة الأهداف في جميع السياسات القطاعية وتخصيص الموارد المالية. وفي بعض البلدان، يتعين على الوزارات أن تنظر إلى سياساتها ومبادراتها واحتياجاتها من الموارد من منظور يراعي الأهداف. وبالإضافة إلى الموارد العامة المحلية، يجب تعبئة مصادر التمويل الأخرى، بما في ذلك القطاع الخاص والتمويل الخارجي.

إسهام الاستعراضات الوطنية الطوعية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

١٨ - لآليات الرصد والاستعراض القوية والفعالة دور حاسم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. فثمة حاجة إلى تتبع ما أُنجز حتى الآن، وتحديد المجالات التي يلزم فيها تحقيق تقدم أكبر وأسرع. وقد اعتُبرت الاستعراضات الوطنية الطوعية أدواتٍ فعالة تستخدمها البلدان التي سبق لها تقديم عروض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

١٩ - والاستعراضات الوطنية الطوعية مفيدة من نواحٍ مختلفة، منها زيادة الوعي بين أصحاب المصلحة، وتعزيز الشعور بالمسؤولية بين مختلف الوزارات، وفهم الطابع العالمي لخطة عام ٢٠٣٠، وتعزيز التنسيق والتعاون من أجل رصد التقدم المحرز.

٢٠ - وقد ارتبط إجراء الاستعراضات الوطنية الطوعية ارتباطا وثيقا بإعداد وتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، كما كان الحال في سلوفينيا. ويمكن لهذه الاستعراضات أن تحفز إنشاء الآليات والسياسات الشاملة من أجل التنفيذ مع الحفاظ على الزخم من أجل العمل. وعلاوة

على ذلك، تستخدم هذه الاستعراضات لتحديد الأولويات والتركيز على تكييف أهداف التنمية المستدامة بما يناسب الظروف المحلية ودون الوطنية والوطنية.

٢١ - ومن أهم الدروس المستفادة من الاستعراضات الوطنية الطوعية التي عرضها المشاركون، أهمية الطريقة المتبعة في إعداد الاستعراضات. وقد أدى إعداد هذه الاستعراضات في كثير من الأحيان إلى حفز مشاورات مكثفة، كما كان الحال في سويسرا، شارك فيها ممثلون عن الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى، فضلا عن ممثلي الحكومات المحلية ودون الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص، والمنظمات المهنية، والأوساط الأكاديمية. ويمكن أن تسهم عمليات الاستعراض أيضا في زيادة الوعي بأهداف التنمية المستدامة والشعور بالمسؤولية عنها، بدعم من الحملات الإعلامية وتنظيم المناسبات المواضيعية، كما كان الحال في فرنسا. وهذا أمر بالغ الأهمية، نظرا لأن الأهداف، واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يعتمدان على حشد جميع الجهات الفاعلة.

٢٢ - وتتلقى النماذج القائمة على المشاركة في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية الدعمَ أحيانا عن طريق إنشاء فرق عمل وتعيين منسقين معنيين بمواضيع معينة لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة، كما كان الحال في بولندا. وفي بعض الحالات، أُدرجت طائفة واسعة من أصحاب المصلحة في الهيئات الاستشارية، جنبا إلى جنب مع الحكومة. وخصصت بعض البلدان، مثل ألمانيا، للجهات من غير الدول جزءا من الوقت المخصص لتقديم استعراضها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وينبغي أن يقترن النهج الذي يضم الحكومة بأسرها بنهج يضم المجتمع ككل.

أهمية الأدلة العلمية

٢٣ - يتيسر التوصل إلى توافق واسع في الآراء حول ما ينبغي القيام به عندما تكون الإجراءات المقترحة مدعومة بأدلة علمية. ويمكن أن يوفر العلم بجميع تخصصاته فهما أفضل للروابط وأوجه التآزر والمفاضلات بين مختلف الأهداف والغايات، وتوصيات واضحة ومعززة بالأدلة من أجل التنفيذ الفعال. ويمكن أن يوفر حلولا وابتكارات من أجل التصدي للتحديات العالمية. كما ييسر تحديد العوامل التي تقف وراء الاتجاهات الرئيسية والآثار المترتبة عليها.

٢٤ - وتتوقف القدرة على إحراز تقدم في مجالات معينة أو إطلاق مبادرات محددة على عاملين. العامل الأول هو وجود دليل قاطع يؤيد الإجراءات. ويسهم هذا الواقع اليقيني في تحقيق توافق الآراء، ولكنه ليس كافيا. والعامل الثاني هو وجود درجة عالية من التوافق المجتمعي. وتكون التدخلات أصعب في المجالات التي تفتقر إلى القدر الكافي من المعرفة والدعم الاجتماعي. ولذا، هناك حاجة إلى زيادة القاعدة المعرفية في جميع أنحاء العالم، بسبل منها تهيئة الحيز اللازم للتعلم التجريبي وتوفير القدر الكافي من التمويل اللازم لإجراء البحوث الأساسية والتطبيقية. والشراكات القوية بين أصحاب المصلحة المتعددين لها أهمية بالغة لتطوير هذا الحيز وتوسيع نطاق القبول الاجتماعي للتنفيذ.

الجزء المتعلق بالتعلم من الأقران

اجتماع المائدة المستديرة الأول بشأن المياه المستدامة (الهدف ٦): جعل حصول الجميع على المياه وخدمات الصرف الصحي حقيقة واقعة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٢٥ - تؤكد خطة عام ٢٠٣٠ من جديد الالتزامات المتعلقة بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. وينص الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة على اتباع نهج متكامل لإدارة موارد المياه وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي. ولا تزال منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بعيدة عن بلوغ هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. وعلى الرغم من التقدم المحرز في العقود الماضية، لا تزال أوجه عدم المساواة في الحصول عليهما قائمة. وكثيرا ما تخفي البيانات المجمعة أوجه عدم مساواة. ولا تزال هناك تفاوتات كبيرة بين الحضر والريف، ولا تزال هناك مسائل لم تعالج بعد تتعلق بالقدرة على تحمل تكاليفها ومشاكل تتعلق بالحصول عليها في بيئات معينة من قبيل المدارس والمستشفيات والسجون. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج الفئات السكانية المهمشة مثل الأقليات، ونساء الأرياف، والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين واللاجئين إلى مزيد من الاهتمام.

٢٦ - وتشهد المناطق الريفية مشاكل حادة بوجه خاص، حيث يعيش قرابة ثلاثة أرباع السكان الذين يفتقرون إلى السبل الأساسية للحصول على المياه. والوضع أشد سوءاً فيما يتصل بخدمات الصرف الصحي. ففي المدارس، كثيرا ما لا تلبي المراحيض احتياجات التلاميذ، ولا سيما المراهقات، مما يؤثر في جودة تعليمهم ورفاههم وينال من كرامتهم. ويزيد عدم كفاية خدمات المياه والصرف الصحي أو سوء النظافة الصحية من خطر الإصابة بالالتهابات ويؤثر سلبا في المواظبة على الدراسة. وبالإضافة إلى إمكانية الحصول على المياه، من الضروري أن تولي السياسات عناية جدية لنوعية المياه وخدمات الصرف الصحي وسلامتها. أما التحديات المتعلقة بالقدرة على تحمل تكاليف الخدمات فهي أيضا مصدر قلق متزايد. ففي بعض بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، من المرجح أن تخصص الأسر المعيشية الفقيرة أكثر من ٣ في المائة من مجموع النفقات على المياه والصرف الصحي.

٢٧ - وقد تتضمن الحلول الموضوعة على مستوى السياسات لمعالجة القدرة على تحمل التكاليف كلا من الأدوات المتعلقة بالتعريفات وغير المتعلقة بالتعريفات. ويمكن للتعريفات الاجتماعية أن تكون أداة جيدة للتغلب على مشاكل القدرة على تحمل التكاليف للأسر المنخفضة الدخل. بيد أن اختيار أفضل طريقة لتمويل التعريفات الاجتماعية وتحديد المستفيدين منها مهمتان شاقتان. ففي معظم الأسر المنخفضة الدخل، لا تقتصر مسألة القدرة على تحمل التكاليف على خدمات المياه والصرف الصحي، وبناء عليه فإن الآليات التي تعالج الفقر بطريقة متكاملة ضرورية.

٢٨ - ثم إن الهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي غير موجودة أو متدهورة في أجزاء من المنطقة وتحتاج إلى التصليح والصيانة؛ ولذا فإن الاحتياجات من الاستثمارات الرأسمالية كبيرة. وغالبا ما تكون تعريفات المياه غير كافية لتغطية تكاليف الصيانة. وغالباً ما تتأثر معدلات تحصيل التعريفات بشكل سلبي بسبب الخدمات الضعيفة الناتجة عن تدهور الهياكل الأساسية، مما قد يتسبب في مشاكل مالية. وعموما، لا يزال التمويل والاستثمار إلى حد كبير دون المستوى المطلوب لمواجهة الصعوبات التي يعاني منها قطاع المياه والصرف الصحي في المنطقة.

٢٩ - ويتطلب العمل الفعال تضافر جهود مختلف القطاعات والعمل في مختلف مجالات السياسات (البيئة، والصحة، والتعليم، وغيرها). وتؤدي عمليات الإدارة الرشيدة وإشراك أصحاب المصلحة على مختلف المستويات إلى تحسين سبل الحصول على خدمات مأمونة ومنصفة.

٣٠ - وكثيرا ما يتم توفير المياه وخدمات الصرف الصحي على المستوى المحلي، وبالتالي يجب إشراك الجهات المعنية المحلية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، إشراكا كاملا. وينبغي تمكين الحكومات المحلية من تنفيذ سياسات محددة وطنيا بشأن القدرة على تحمل التكاليف. وقد استرعت منظمات المجتمع المدني الانتباه إلى أوجه قصور خصخصة توفير المياه ودعت إلى تعزيز الملكية والتنظيم العامين.

٣١ - وتمثل المشاركة العامة وإمكانية الحصول على المعلومات عنصرين أساسيين في عملية صنع القرار. ويجب إدراج جميع الفئات المعنية عند وضع الخطط والسياسات المتعلقة بتحسين الهياكل الأساسية وتحقيق إمكانية الاستفادة للجميع على نحو منصف.

٣٢ - ومن السمات الفريدة لمنطقة البلدان الأوروبية وجود صكوك ملزمة قانوناً (اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية وبروتوكولها المتعلق بالمياه والصحة) لدعم تنفيذ الهدفين ٦ و ٣ وغيرهما من أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة بالمياه. وتفضي هذه الصكوك الإقليمية إلى تحديد غايات وخطط عمل وطنية وتوفير منابر لتبادل الخبرات. ويدعو البروتوكول صراحة إلى كفالة إمكانية الحصول بشكل منصف على المياه وخدمات الصرف الصحي وتعزيز الصحة والرفاه للجميع. ويشجع البروتوكول التقييم الذاتي للحالة فيما يتعلق بإمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي من خلال منظور الإنصاف. وقد ثبت أن نتائج هذه التقييمات تؤدي إلى وضع المسألة في مرتبة متقدمة على سلم الأولويات السياسية وتعزز عملية وضع سياسات.

٣٣ - وتدعم مبادرة الاتحاد الأوروبي للمياه بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز ووسط آسيا في وضع أهداف وطنية وتنفيذها وضمان الحصول العادل على المياه والصرف الصحي. وينسَّق هذا الدعم من خلال المنابر المشتركة بين الوكالات وبين القطاعات.

اجتماع المائدة المستديرة الثاني بشأن المياه المستدامة (الهدف ٦): تقاسم المياه – الموازنة بين الاحتياجات المتزاحمة في سياق تناقص الموارد

٣٤ - يزداد شُحّ المياه حدة، حتى في البلدان التي كانت غنية بها، وذلك بسبب تغير المناخ وتزايد استخدام المياه، بما في ذلك زيادة الطلب على المياه لأغراض الري في الزراعة. وهذا الأمر يتسبب في آثار الاقتصادية فادحة على جميع القطاعات وفي التنافس الشديد على المياه وصعوبات بيئية.

٣٥ - وانخفاض التدفقات يمكن أن يعني ضمنا تدهور جودة المياه، ولا سيما من خلال تركُّز الملوثات مثل المغذيات. وتتعرض الجودة أيضا لتهديد البيئة الكيميائية المعقدة، بما في ذلك جراء أنماط الحياة الحديثة واستخدام مستحضرات التجميل والأدوية ومنتجات التنظيف والمنتجات البلاستيكية. وتقوم البلدان حاليا بتعديل المتطلبات القانونية والتنظيمية وتحديثها للتصدي لهذه التحديات الناشئة وتيسير استخدام المياه بطريقة أكثر كفاءة (على سبيل المثال فيما يتعلق بالملوثات الدقيقة أو بإعادة استخدام المياه).

٣٦ - ويطرح كون معظم الموارد المائية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا مشتركة عبر الحدود تحديات إضافية في تحقيق التوازن بين استخدامات المياه وتوزيعها والتصدي لشُح المياه على مستوى عابر للحدود. وفي هذا السياق، يؤدي كل من عدم وجود بيانات مشتركة تساعد في التوصل إلى فهم مشترك وغياب منهجيات التقييم المتفق عليها بشكل مشترك لتشكيل الأساس لتقاسم المياه، وكذلك الفجوات القانونية ونقص المعلومات، إلى خلق صعوبات إضافية.

٣٧ - وتدعم اتفاقية المياه، منذ أكثر من ٢٠ سنة، الإدارة المتكاملة لموارد المياه والاستخدام السلمي والمستدام للموارد المشتركة. ويمكن اعتماد قواعد تنظيمية محددة تتماشى مع الاتفاقية لمواجهة تحديات من قبيل توزيع المياه وشُحّها على المستوى العابر للحدود.

٣٨ - ويكتسي استرداد التكاليف والتكنولوجيات المناسبة للاقتصاد في المياه أهمية بالغة في الحد من استخدام المياه، ولا سيما في الزراعة، في أشد الأجزاء معاناة من شح المياه في المنطقة. كما تؤدي إعادة تدوير المياه وإعادة استخدامها، فضلا عن الحلول القائمة على الطبيعة مثل تخزين المياه الطبيعية، دورا حاسما في التعامل مع شُح المياه. ويتيح إصلاح الهياكل الأساسية المائية القديمة وتطويرها فرصة لإدخال تغييرات، من قبيل الاستخدام المتعدد الأغراض لخزانات الطاقة الكهرمائية وتحسين كفاءة نظم توزيع المياه وسلامتها. ومن الضروري إيجاد حلول تكنولوجية جديدة لزيادة كفاءة استخدام المياه وتحسين جودتها، وينبغي استخدام التكنولوجيات المتاحة على نطاق أوسع.

٣٩ - وغالبا ما تتجاوز الحلول المطروحة لمشاكل المياه نطاق قطاع المياه. ولذا من الأهمية بمكان إيجاد أوجه تآزر مع القطاعات الأخرى، واعتماد منظور متكامل/مترابط عند تقييم الإجراءات من خلال النظر في تأثيرات التدابير المتخذة في مختلف القطاعات والتفاعل بينها. ولمثل هذا النهج المتكامل العديد من الفوائد الشائعة، فزيادة الكفاءة في استخدام الطاقة، على سبيل المثال، يمكن أن ترفع الكفاءة في استخدام المياه، والعكس صحيح.

٤٠ - وفي الوقت نفسه، عندما لا يتم تقييم هذه الروابط بشكل صحيح، فإن هناك مخاطر على الاستدامة فيما يتعلق، مثلا، بالتأثيرات على استخدام المياه، ونوعيتها، وشكلها ومحتواها إذا لم تؤخذ الآثار الناجمة عن إنتاج الطاقة، بما في ذلك الوقود الحيوي، في الحسبان. وتتزايد حاليا استدامة تطوير الطاقة المتجددة، بسبل منها التوجيه الدولي والحوار المشترك بين القطاعات. وفيما يتعلق بنوعية المياه، فإن منع التلوث (الذي يتطلب التعاون مع القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة) أكثر فعالية من المعالجة. وما يشكل ماء مستعملا لدى مستخدم ما يمكن أن يكون موردا لدى مستخدم آخر، ومن ثم يسهم هذا الأمر في التصدي لشح المياه.

٤١ - ثم إن القطاع الخاص ليس شريكا في التمويل فحسب وإنما يمكنه أيضا أن يؤدي دورا رئيسيا في التنفيذ. وتعتمد الشركات بشكل تدريجي نُهُجا أكثر استدامة حيث إنها أصبحت أكثر وعيًا بمخاطر المشاريع المرتبطة بشح المياه. ومع ذلك، لا يزال عمل الهيئات التنظيمية ضروريًا.

اجتماع المائدة المستديرة الأول بشأن الطاقة المستدامة (الهدف ٧): تحسين كفاءة نظام الطاقة

٤٢ - يمكن أن يؤدي تحسن الكفاءة في استخدام الطاقة دورا في تحقيق الأهداف المتعلقة بالمناخ، وكفالة أمن الطاقة، وتعزيز نوعية الحياة، وتحسين الأداء الاقتصادي. وعلى الرغم من أن فوائد مبادرات

الكفاءة في استخدام الطاقة واضحة، فهناك مستوى منخفض من الوعي بأثرها الإيجابي كما يتضح من طائفة من المؤشرات. وهذا يتطلب بذل جهود إضافية من قبل صناع السياسات ودوائر الأعمال وغيرها من الجهات المعنية من أجل تنفيذ المشاريع المتعلقة بالكفاءة في استخدام الطاقة.

٤٣ - ويجب أن يضمن توفير خدمات الطاقة في المباني رفاه شاغليها، بما في ذلك جوانب الصحة والراحة، مع الاهتمام بالبعد المتعلق بفقر الطاقة والبعد الجنساني. ويمكن أن يؤدي تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة دوراً هاماً في التصدي لهذه الشواغل.

٤٤ - واقترح المشاركون عددا من الخيارات لزيادة الكفاءة في استخدام الطاقة. وفيما يتصل بالمشاريع الكبيرة للكفاءة في استخدام الطاقة، فإن التعاون بين السلطات على الصعيدين الوطني والمحلي والقطاع المعني والمجتمعات المحلية أمر لا غنى عنه في جعلها مجدية اقتصاديا. ويجب مراعاة الفوائد المتعددة، مثل الآثار الإيجابية على التلوث والصحة، بحيث يجري تقييم العائدات الاجتماعية على التدخلات العامة تقييما صحيحا.

٤٥ - ويمكن أن يزيد برنامج معد جيدا للحوافز المالية الموجهة للأسر المعيشية من تنفيذ تدابير الكفاءة في استخدام الطاقة في القطاع السكني. ويمكن أن يوفر صندوق عام من أجل تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة التمويل اللازم لمشاريع تجريبية يمكن تنفيذها على نطاق واسع، ويمكن استخدام هذا الصندوق للاستفادة من التدفقات المالية الكبيرة. وقد تشكل حملات الإعلام والتوعية الموجهة إلى الجمهور إحدى أكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة لتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة في القطاع السكني. ومن شأن برامج التثقيف تحسين فهم فوائد الكفاءة في استخدام الطاقة.

٤٦ - ومن الممكن إدخال تحسينات كبيرة على كفاءة استخدام الطاقة في القطاع الصناعي من خلال الأخذ بالنماذج السليمة للأعمال. ومن الضروري استحداث أدوات مناسبة لحفز إعادة تأهيل الهياكل الأساسية القديمة المفتقرة إلى الكفاءة وتجديدها وفقا للمعايير الحديثة.

٤٧ - ويمكن لمبادرات من قبيل الحد من الحواجز السوقية أمام تكنولوجيا الطاقة المستدامة وتطبيق معايير مثل المبادئ التوجيهية الإطارية لمعايير الكفاءة في استخدام الطاقة في المباني أن تحقق فوائد حقيقية. وتشكل الصكوك التنظيمية، وكذلك عمليات المراجعة، ونظم إدارة الطاقة، والقياس السليم والتحقق، والحوافز، وعند الضرورة، فرض غرامات، تدابير عملية لتعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة.

٤٨ - ولا يزال الوقود الأحفوري هو الغالب في نظام الطاقة، ومن الضروري بذل جهود أقوى من أجل نزع الكربون من الاقتصاد. وينبغي أن تعكس أسعار الطاقة التكاليف الكاملة لإنتاج الطاقة واستخدامها، بما في ذلك التأثيرات الخارجية مثل انبعاثات غازات الدفيئة وتلوث الهواء. ويمكن القيام بذلك، على سبيل المثال، من خلال أسواق الكربون أو ضرائب الكربون. ومن شأن هذه الأسعار أن تعزز الإدارة المستدامة لموارد الطاقة وتعجل بتبني تكنولوجيات الكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيات الطاقة النظيفة.

٤٩ - وينبغي ترشيد استخدام الإعانات في مجال الطاقة مع استكشاف سبل بديلة لحماية الفئات الضعيفة. وينبغي الاستعاضة عن الإعانات التي تحفز إنتاج الطاقة واستهلاكها بأدوات تشجع على الاستثمار في كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة. ويمثل الرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز في تحقيق غايات الهدف ٧ أمرًا ضروريًا لإجراء التعديلات اللازمة في منتصف المسار.

٥٠ - وتفتح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات آفاقا جديدة لإكساب نظم الطاقة التكامل والقدرة على الصمود (بما في ذلك بشكل خاص الاستعانة بمصادر الطاقة المتجددة المتقطعة) وإدارة المناطق الحضرية وتمكين المستهلكين، مع ما يترتب على ذلك من آثار إيجابية على الكفاءة في استخدام الطاقة. بيد أن قضايا أمن الفضاء الإلكتروني أيضا تثير بعض الشواغل.

٥١ - ويمثل التعاون الدولي وتبادل الخبرات فيما بين البلدان عنصرا حاسما في تسريع تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة. ويشكل التحالف العالمي للمباني والتشييد مثالاً على هذا التعاون من أجل تحسين أداء الطاقة في المباني. وشدد المشاركون أيضا على الدور الهام الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأوروبا كمنبر لتحديد أفضل الممارسات وتبادلها.

اجتماع المائدة المستديرة الثاني بشأن الطاقة المستدامة (الهدف ٧): إحداث تحول في الطاقة دعما لخطة عام ٢٠٣٠

٥٢ - يطرح تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ عددا من التحديات المرتبطة بإحداث تحول فيما يتعلق بقطاع الطاقة. ويلزم أيضا الحد من انبعاثات غازات الدفيئة للوفاء بالالتزامات الواردة في اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. فقطاع الطاقة حاليا هو مصدر رئيسي للتلوث. ومع ذلك، فإن استمرار الاعتماد في المدى القصير على الوقود الأحفوري في مجموع إمدادات الطاقة الأولية لجميع الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا هو أمر واقع. وينبغي أن يتعاون صانعو السياسات وقطاع الطاقة للبحث عن بدائل واتخاذ تدابير فورية لنشر تكنولوجيات مؤدية إلى التحول من شأنها تقليص الأثر الكربوني لقطاع الطاقة وزيادة كفاءة النظم والموارد.

٥٣ - ويمكن أن يؤدي تغيير المزيج المستخدم من مصادر الطاقة صوب مصادر أنظف للطاقة دوراً في إزالة الكربون من نظام الطاقة. فالغاز الطبيعي أقل ضررا بالبيئة إذا قورن بأنواع الوقود الأخرى. والغاز الطبيعي المسال يؤدي دورا هاما في ضمان استقرار الإمدادات وتنويعها. وناقش المشاركون طرق استخدام الشاحنات لنقل الغاز الطبيعي المسال إلى مجتمعات المناطق النائية أو المعزولة، وبالتالي تحسين فرص الحصول على خدمات الطاقة الحديثة والميسورة التكلفة. ويمكن أن يساهم نقل الغاز الطبيعي المسال بواسطة الشاحنات في تمهيد الطريق لتطوير هياكل أساسية للهيدروجين خالية من الكربون في المستقبل. وفي منطقة الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، من المزمع إنشاء سوق مشتركة للغاز بحلول عام ٢٠٢٥، من شأنها أن تسهم بشكل كبير في تحسين الحصول على الطاقة النظيفة.

٥٤ - وقد يتخذ تغيير المزيج المستخدم من مصادر الطاقة للحد من انبعاثات الكربون أشكالاً أخرى. فقد عُرضت دراسة حالة إفرادية تبين إمكانية أن يرافق انخفاض توليد الطاقة بالفحم بإنشاء وحدات نووية جديدة خالية من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم إدخال تكنولوجيات عالية الكفاءة ومنخفضة الانبعاثات لتحسين استقرار وموثوقية نظام الإمداد بالكهرباء وتيسير تعميم تكنولوجيات الطاقة المتجددة. ومع ذلك، فإن التحول نحو زيادة الاعتماد على الطاقة النووية لا يزال مثيرا للجدل إلى حد كبير. وقد وجهت منظمات المجتمع المدني الانتباه إلى المخاطر المرتبطة بها، بما في ذلك المخاطر الناجمة عن النفايات النووية.

٥٥ - والميثان من غازات الدفيئة القوية التأثير، ومن ثم فإن خفض تسرب هذا الغاز سيسهم في الجهود المبذولة للتخفيف من آثار تغير المناخ. ويمكن لإدارة ميثان مناجم الفحم بطريقة مناسبة أن تعزز السلامة

في المناجم وتقلص الأثر الكربوني لإنتاج الطاقة الأولية. فغاز الميثان الناتج عن مناجم الفحم والذي كان من الممكن أن يتسرب إلى الجو فيساهم في ظاهرة الاحترار العالمي، يمكن أن يُستخدم كوقود نظيف للطاقة أو للتدفئة أو للاستخدامات المنزلية. ومشكلة تسرب الميثان يمكن أن توجد أيضا في مناجم الفحم المهجورة وحقول الفحم غير المنتجة. ولذا يمكن استخدام هذه الهياكل الأساسية أيضا في البلدان التي تستغني عن استخدام الفحم ويمكن أن تقترن بالتكنولوجيات المتقدمة لتحويل الفحم إلى غاز.

٥٦ - ويمكن دعم عمليات إزالة الكربون بتهيئة بيئة حاضنة من السياسات والقواعد التنظيمية تعزز ظهور نماذج الأعمال والحلول التكنولوجية الابتكارية. ويمكن أن توفر السياسات حوافز مالية وتشجع على نقل التكنولوجيا دعماً لتحول أسرع نحو إقامة نظام للطاقة المنخفضة الكربون، بسبل منها المساهمة في توسيع نطاق التكنولوجيات الأنظف والمنخفضة الكربون، وعلى وجه الخصوص، مصادر الطاقة المتجددة.

٥٧ - ومن الضروري إشراك المرأة بصورة منتجة ومنصفة ومجدية على جميع المستويات في إنشاء نظام للطاقة المستدامة في المستقبل. وتحتاج المهنيات من النساء إلى شبكات تيسر إشراكهن في صنع القرارات المتعلقة بسياسة الطاقة حتى تتمكن المرأة من أن تشارك مشاركة أنشط في تحقيق التحول الهيكلي لقطاع الطاقة.

٥٨ - ويكتسي التواصل الفعال مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين أهمية في إدارة هذا التحول وتيسير ظهور تكنولوجيات أنظف. وثمة حاجة قوية إلى أن تستند القرارات المتخذة على مستوى السياسات إلى الأدلة العلمية المتاحة التي يفترض أن تسهم إسهاما حاسما عند تقييم الخيارات المختلفة.

اجتماع المائدة المستديرة الأول بشأن المدن والمجتمعات المحلية المستدامة (الهدف ١١): تمويل الانتقال إلى المدن والمجتمعات المحلية المستدامة – التحديات والفرص

٥٩ - تصمم الحكومات وتنفذ مجموعة متنوعة من البرامج لدعم الفئات السكانية الضعيفة التي لا تستطيع التنافس في أسواق الإسكان مع الفئات الأكثر حظا. وتوفر المؤسسات المالية الدولية الموارد لحكومات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بغية إكمال الجهود التي تبذلها في توفير الإسكان الميسور التكلفة. ويمكن استخدام هذه الموارد لدعم القروض العقارية أو تقديم منح أو تمويل مشاريع استثمارية واسعة النطاق للتجديد الحضري.

٦٠ - وتضطلع السلطات الإقليمية والمحلية بدور هام في تمويل التجديد الحضري والسكن الملائم. وتوفر، على وجه الخصوص، الرؤى الاستراتيجية اللازمة، وتعزز التعاون بين القطاعات وتنشئ منتديات لأصحاب المصلحة المتعددين. وسيستفيد التشجيع على إقامة المدن الذكية والمستدامة من تعزيز ميزانيات البلديات وزيادة الإيرادات المحلية.

٦١ - والتمويل العام محدود للغاية وينبغي استخدامه في البرامج التي تعكس احتياجات السكان بمجموعاتهم المختلفة (الشباب وكبار السن والأسر والأشخاص ذوو الإعاقة). وثمة حاجة إلى المشاركة النشطة لسكان الحضر من جميع مجموعات أصحاب المصلحة، حتى تعزز السلطات العامة ومقاولو البناء المصالح العامة المحلية.

٦٢ - ويمثل القطاع الخاص مصدرا رئيسيا لتمويل الإسكان والتنمية الحضرية. ومن شأن التنافس بين مؤسسات القطاع الخاص أن يؤدي إلى خفض تكاليف الإسكان والبنى التحتية، مع الحفاظ على

المستويات القياسية للقابلية للسكن، ومن ثم زيادة إمكانية تحمل التكاليف. لذلك يجب أن تكفل السياسات العامة وجود بيئة تنافسية. والشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص معناها التوفيق بين الحاجة إلى جذب التمويل الخاص واستمرار التركيز على مبدأ شمول الجميع وعلى احتياجات الناس.

٦٣ - ويتطلب سد الفجوة المالية القائمة بين عدم كفاية الأموال العامة واتساع نطاق الاحتياجات من حيث بناء وتجديد البنية التحتية الحضرية، حلولاً مبتكرة تُوضع بمشاركة من جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وقد شملت بعض المبادرات التي نوقشت ما يلي: مسابقة بين المدن للحصول على منحة لإنشاء مشاريع للتجديد الحضري المستدام تولي اهتماما خاصا لعدم التأثير على المناخ، والتنقل، وجودة الأماكن المشتركة؛ وبرامج إسكان ميسورة التكلفة باستخدام برامج الإعانات المالية والرهن العقاري بأسعار فائدة مدعومة؛ وخطط استراتيجية للتجديد والتنمية الحضريين؛ وإنشاء صندوق استثمار تموله الحكومة لدعم تجديد البنية التحتية الاجتماعية.

٦٤ - وتكتسي أطر التخطيط الاستراتيجي (خطط العمل الوطنية والإقليمية والمدائنية الطويلة الأجل) أهمية حاسمة بالنسبة للنجاح في تنفيذ المشروعات الحضرية، لأنها تضمن الموارد المالية والمؤسسية اللازمة على المدى الطويل. ويمثل التصميم المؤسسي لبرامج التمويل أحد العوامل المهمة التي تساهم في هذا النجاح. وتتعزز الكفاءة بفضل التنسيق الرأسي والأفقي القوي ومشاركة أصحاب المصلحة.

٦٥ - وتشكل إدارة التوقعات والتخطيط الواقعي تحديا مشتركا تواجهه السلطات العامة. ولا غنى هنا عن ترتيبات الحوكمة المناسبة، بالنظر إلى أن نقص قدرات الوكالات المنفذة وعدم كفاية التنسيق بين السلطات قد يؤديان إلى تأخير في تنفيذ المشاريع. ولذلك يجب تعزيز التنسيق. وينبغي أن يكون للخطط أفق مناسب طويل الأجل وتتعين صياغتها مع مراعاة المعارف المتخصصة في كل من مرحلتي التخطيط والتنفيذ.

اجتماع المائدة المستديرة الثاني بشأن المدن والمجتمعات المحلية المستدامة (الهدف ١١): تعزيز المستوطنات البشرية المستدامة والقادرة على الصمود

٦٦ - هناك نُهُج مختلفة لتعزيز التنمية الحضرية المستدامة والقدرة على الصمود على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي. ومع ذلك، يمثل سد الفجوات في توافر البيانات الموثوق بها للتخطيط الحضري وإدارة مخاطر الكوارث والحد منها تحديا مشتركا أمام تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

٦٧ - ويمكن أن يكون تطبيق معايير جمع البيانات المصنفة واستخدام مؤشرات شاملة تراعي مواطن الضعف أمام الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان، من الأدوات الفعالة لجمع هذه المعلومات البالغة الأهمية. وهناك حاجة لبناء القدرات على جمع البيانات وتحليلها في وثائق التخطيط المحلية والوطنية. ويمكن أن تدعم المبادرات المشتركة بين الوكالات والتعاون مع المؤسسات الأكاديمية هذه الجهود.

٦٨ - وهناك تحديات متعددة تواجه تطوير التعاون بين السلطات المختلفة فيما يخص تعاون القطاعات فيما بينها مع إشراك جميع أصحاب المصلحة في ذلك. ولذلك من الأهمية بمكان تنسيق عمليتي تخطيط وتنفيذ الأنشطة وكفالة اتساقها على الصعيدين الوطني والمحلي، إلى جانب ضمان توافر الإرادة السياسية اللازمة.

٦٩ - وتشمل المهام الحاسمة حصر التحديات المحتملة في مجالي التنمية الحضرية والقدرة على الصمود؛ ووضع خطط حضرية واعية بالمخاطر؛ وتنفيذ تدابير للتنمية الحضرية المستدامة؛ ووضع سيناريوهات محتملة للتنمية الحضرية القوية المستدامة الطويلة الأجل القادرة على الصمود. ويتطلب إحراز التقدم في جميع هذه المجالات تعاوناً قوياً وتنمية للقدرات وشراكات واسعة.

٧٠ - ويجب أن يمثل شمول ومراعاة الجميع شاغلين مهمين لدى استحداث المبادرات ذات الصلة. وينبغي أن تشكل المشاركة الشعبية والشفافية والمساءلة مبادئ توجيهية بالنسبة للتخطيط الحضري. ويجب أن تؤخذ احتياجات الفئات الضعيفة والمهمشة بعين الاعتبار وأن تكون مدعومة بجمع بيانات مصنفة. ويمثل التخطيط والميزنة المراعيان للاعتبارات الجنسانية مفتاح ضمان أن توفر المدن أماكن عامة آمنة خالية من العنف القائم على نوع الجنس، وهو الأمر الذي تلح عليه منظمات المجتمع المدني.

٧١ - ويمكن أن يكون اعتماد الأطر القانونية الشاملة الداعمة لإعادة تشييد المباني من التدابير الفعالة للتصدي لأوجه التعرض للخطر. ومع ذلك، فإن عدم التنسيق بين مختلف السلطات وكذلك التناقضات القانونية تخلق صعوبات في التنفيذ وتضعف دور السلطات المسؤولة.

٧٢ - ومن الضروري توفير التمويل المناسب للتنمية الحضرية وبناء القدرة على الصمود، بما في ذلك توفيره لإدارة حالات الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان. ومن المهم تشجيع تقاسم التكاليف بين مختلف السلطات وأصحاب المصلحة، بما في ذلك المشاركة النشطة من جانب الجهات الفاعلة من القطاع الخاص، مثل شركات البنى التحتية وشركات التأمين. ومن شأن هذا أن يقلل العبء المالي للمبادرات الرامية إلى تخفيف آثار الكوارث الطبيعية وتدابير الوقاية من الكوارث. كما أن تعزيز مؤسسات التمويل البالغ الصغر وجمعيات ملاك المنازل يساهم أيضا في زيادة التمويل الموجه إلى التجديد والتنمية الحضريين.

٧٣ - وتؤدي الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص دوراً في خلق مدن ذكية ومستدامة وقادرة على الصمود ومعالجة معوقات التمويل. ومع ذلك، من المهم أن تكون هذه الشراكات مصممة بطريقة تجعلها لا تشكل مصدر خطر بالنسبة للأموال العامة وأن تأخذ في الحسبان، على النحو الواجب، اعتبارات القدرة على تحمل التكاليف وشمول الجميع.

اجتماع المائدة المستديرة الأول بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين (الهدف ١٢): النهج الناجحة لبلوغ الاستهلاك والإنتاج المستدامين بحلول عام ٢٠٣٠

٧٤ - يشكل الاستهلاك والإنتاج المستدامان هدفا مرتبطا بمعظم أهداف التنمية المستدامة، على الرغم من أنه لم يتم بعد فهم هذا الارتباط بالكامل. ولا تزال السياسات والإجراءات الرامية إلى دمج الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة في مختلف القطاعات وعلى جميع المستويات تمثل تحديًا في العديد من البلدان. ويتعين كذلك كفالة أن تكون المبادرات الكبيرة المحتمل تخصيص استثمارات كبيرة لها وذات التأثير المحتمل على البيئة، مراعية للبيئة من المراحل الأولى لتطويرها وتنفيذها.

٧٥ - ولا يمكن تحقيق الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة دون أن يغير المستهلكون سلوكهم ويتخذوا خيارات أكثر وعيا ويبحثوا عن منتجات مستدامة ويختاروا الإصلاح بدلا من الاستبدال. وغالبًا ما تكون المعلومات عن المنتجات وتأثيراتها البيئية والاجتماعية ناقصة أو حتى مضللة.

٧٦ - وتحول المعلومات الضعيفة دون أن يفهم القطاع الخاص فهما أفضل المزايا الأطول أجلاً للاستهلاك والإنتاج المستدامين بالنسبة للأعمال التجارية. ويمكن للحكومة إعطاء إشارات من أجل الاستثمار من خلال الحوافز والقواعد التنظيمية، في حين يمكن للمجتمع التأثير على الإنتاج من خلال الخيارات الاستهلاكية.

٧٧ - وتوجد تكنولوجيات بإمكانها الإسهام في الاستهلاك والإنتاج المستدامين ولكن لا تزال هناك فجوات بين البحث والتطوير، من ناحية، وبين الاستغلال التجاري والتنفيذ، من ناحية أخرى. غير أن منظمات المجتمع المدني شددت على ضرورة الذهاب أبعد من مجرد الابتكار وزيادة الوعي لدى المستهلكين: إذ يلزم إجراء تغيير هيكلي للتحول نحو نموذج نمو جديد يقلل من استخدام الموارد من حيث كمياتها المطلقة.

٧٨ - وهناك مبادرات متعددة من الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين بهدف معالجة هذه التحديات. إذ يجري وضع أطر سياسات وخطط عمل تتيح الانتقال إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة. وقد اعتُمدت في بعض البلدان قواعد تنظيمية بشأن مسائل مثل التقادم المقرر أو استرجاع الموارد الطبيعية المحدودة وإعادة استخدامها. ويجري تشجيع الابتكار من خلال تقديم المساعدة المالية إلى المشاريع الوليدة والأطر التنظيمية الداعمة. وعلاوة على ذلك، يُقدم الدعم إلى الشركات من أجل إدخال الحلول التكنولوجية والعمل بأفضل الممارسات.

٧٩ - وتمثل المشتريات العامة المستدامة أداة قوية بشكل خاص بالنسبة لجميع مستويات الحكومة بسبب وزنها في الاقتصادات الوطنية وتأثيرها على الأسواق، لكن غالبًا ما يُعتقد خطأ أنها مكلفة ومعقدة وتستغرق وقتًا طويلاً. وقد أنشأت بلدان مكاتب مساعدة ومنصات ومراكز تدريب، لكن القواعد التنظيمية تؤدي أيضًا دوراً مهما. ومن بين الأدوات الأخرى وضع العلامات البيئية، ونظم منح الشهادات/الرخص، وآلات حساب كلفة مدة الاستخدام، والتي توفر جميعها أساساً لاتخاذ قرارات أكثر استنارة.

٨٠ - ومن شأن التعاون الدولي أن يدعم نقل التكنولوجيا ويساعد في جذب الاستثمار ويعزز تبادل الممارسات الجيدة. ويشمل ذلك إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. ولقد أفرز هذا الإطار المنصة الرئيسية التي تدعم التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعيد العالمي، من خلال العمل على الأرض وداخل الشبكات ومن خلال بناء القدرات. وقد اضطلعت عدة دول أوروبية بدور قيادي في هذا الإطار. وتعمل عدة منظمات دولية على الشراء المستدام في القطاع الصحي بينما أطلقت منظمات أخرى حوارًا عالميًا حول مسألة خلق بيئات أفضل من خلال التجارة.

٨١ - وتتيسر تجربةُ السياسات والحصول على نتائج ناجحة من خلال البدء على نطاق صغير ثم توسيع نطاق الجهود الأولية. ويمكن اتباع هذه الاستراتيجية أيضا عند تكرار المبادرات الحالية أو تعديلها لأجل سياقات وطنية أخرى، بما في ذلك من خلال الاستفادة من الخبرات المقدمة في مبادرة باتومي بشأن الاقتصاد الأخضر التي أتيح الاطِّلاع عليها من خلال شبكة المعارف المتصلة بالنمو الأخضر.

٨٢ - ويتطلب التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة الاستثمار في البنية التحتية وتحسينها. وتمثل مشاريع البنية التحتية فرصة مهمة لتسريع الانتقال إلى اقتصاد أكثر توفيرا للموارد إذا كانت قرارات

الاستثمار تتماشى بالكامل مع أهداف التنمية المستدامة وإذا لم تُحدث تطويراتٌ كبيرة في البنية التحتية، مثل مبادرة الحزام والطريق، ضغوطا إضافية غير ضرورية على البيئة. وفي هذا السياق، هناك شاغل خاص يتمثل في زيادة استخراج المواد الخام وخاصة في منطقة البلدان الأوروبية. ويعزز وضع وتنفيذ معايير عالمية لاستخراج المواد الخام تكافؤَ الفرص بين البلدان والأعمال، ويُسهل الوصول العادل إلى الموارد المعدنية وإدارتها المستدامة، وبالتالي تمكين الصناعات الاستخراجية من المساهمة الكاملة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٨٣ - ومن أجل تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين، يلزم ضمان توافر قيادة سياسية قوية لإحداث التحول، مصحوبة بتنسيق أفقي ورأسي، ومدعومة بالحوكمة والهياكل المؤسسية المناسبتين. وينبغي إدخال تشريعات تدعم الاستهلاك والإنتاج المستدامين لكن التغيير لن يأتي دون توفير الموارد العامة المناسبة. كما يلزم زيادة الوعي وتحسين التثقيف المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك من خلال إظهار تكلفة التقاعس عن العمل. وينبغي معالجة الفجوات المعرفية عن طريق وضع مؤشرات وأطر رصد تستطيع الإحاطة بكل من الآثار البيئية والاجتماعية - الاقتصادية لأنماط الاستهلاك والإنتاج. وتوفر الرقمنة فرصا يجب استغلالها.

اجتماع المائدة المستديرة الثاني بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين (الهدف ١٢): نحو اقتصاد دائري - الابتكار من أجل سلاسل القيمة المستدامة

٨٤ - الاقتصاد الدائري اقتصادٌ ينزع التلوث والنفايات من النظام الاقتصادي، ويحافظ على المنتجات والمواد المستخدمة، ويعيد توليد رأس المال الطبيعي. وهو يعزز الكفاءة في استخدام الموارد والطاقة، ويقلل من هدر الأغذية على طول سلسلة الإمداد بأكملها، ويبني هياكل أساسية مستدامة، ويوفر إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية والوظائف الخضراء واللائقة، وذلك من أجل تحسين نوعية الحياة للجميع. وهو يمثل نهجًا أفقيًا يتيح فرصةً لتحقيق الغايات المندرجة تحت العديد من أهداف التنمية المستدامة، بما لا يشمل الهدف ١٢ المتعلق بالإنتاج والاستهلاك المسؤولين فحسب، بل الأهداف المتعلقة بالمياه والطاقة والمدن المستدامة وتغير المناخ والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية أيضًا، من بين أمور أخرى.

٨٥ - ولا يزال الانتقال من نموذج خطي إلى نموذج دائري في مرحلة مبكرة للغاية. إذ يقدر حاليا أن أقل من ١٠ في المائة من الاقتصاد العالمي اقتصاد دائري. وهذا يثير التساؤل حول السرعة التي يمكن بها تحقيق عملية الانتقال وكيفية التعامل مع القطاعات والأنشطة الاقتصادية التي لا يمكن أن تحقق الانتقال بالسرعة الكافية. ويتطلب التحول العام إقامة التعاون بين جميع الوزارات ومستويات الحكومة وكذلك اتباع نهج يقوم على الشراكة وتعدد أصحاب المصلحة. ويجب أن يكون هناك نظام فعال للقياس والمراقبة للحصول على مزيج السياسات الصحيح.

٨٦ - ويمكن أن تحقق النهُج الطوعية والمنطلقة من القاعدة النجاح، لكن التنظيم الداعم مهم أيضا كمحفز للتغيير. ويبدو أن التعامل مع الحواجز التنظيمية داخل البلدان وفيما بينها كفؤ وفعال من حيث التكلفة. وفي الوقت نفسه، يُنظر أيضاً إلى الحزم المتكاملة من التدابير المتخذة على مستوى السياسات، مثل الحوافز الضريبية، والاستثمار في البحث والتطوير، والابتكار على طول دورة حياة المنتج بالكامل والمشتريات العامة المستدامة، باعتبارها أدوات أساسية في حفز التغييرات الضرورية. وبدافع من هذه

التدابير، بدأت نماذج أعمال جديدة في الظهور. وتؤدي المؤسسات الاجتماعية دورًا مهمًا في هذا التحول، لا سيما في الاقتصاد التشاركي.

٨٧ - ويمكن تيسير التحول الثقافي اللازم من خلال سياسات وقواعد تنظيمية ونُهُج تستهدف تعزيز وعي المستهلكين، مثل نظم التتبع في سلاسل القيمة والتوسيم الإيكولوجي ومعايير الاستدامة. ولا بد من وجود نظم لمراقبة الأسواق لضمان الامتثال وتعزيز ثقة المستهلكين. وفي حين أن التغييرات التي تؤثر على سلوك المستهلك مهمة، فإن المسؤولية والمساءلة الموسعتين للمنتجين من العوامل المهمة للتغيير. وقد تكون التطورات التكنولوجية، من قبيل تكنولوجيا دفتر الأستاذ الرقمي blockchain وإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي، عوامل تمكين لإحداث تغيير على مستوى النظام ككل، إذا ما أحسن استغلالها.

٨٨ - وفي الوقت نفسه، قد يؤدي الامتثال للمعايير الايكولوجية وغيرها من معايير الاستدامة المستحدثة في الاقتصادات المتقدمة النمو إلى إيجاد عوائق أمام الوصول إلى الأسواق، خاصة بالنسبة لصغار المنتجين في الاقتصادات الانتقالية والاقتصادات النامية. والمجتمع الدولي له دور رئيسي في إنشاء أطر السياسات ومنصات نقل المعرفة والتكنولوجيا وبناء القدرات. ويطرح الانتقال إلى اقتصاد دائري فرصة عظيمة لعرض صورة إيجابية عن التكامل الاقتصادي والعولمة.

اجتماع المائدة المستديرة الأول بشأن الغابات والنظم الإيكولوجية المستدامة (الهدف ١٥): الإدارة المستدامة للغابات وأهداف التنمية المستدامة

٨٩ - الغابات نظم إيكولوجية بالغة الأهمية، فهي مركزية بالنسبة لجميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وتتضمن الإدارة المستدامة للغابات أيضا أبعاداً متعددة، تجمع بين مجموعة من أصحاب المصلحة (الجهات المالكة للغابات، والأعمال التجارية، والسلطات المحلية وسلطات الولايات، والمنظمات غير الحكومية وغيرها)، الذين يجب أن يعملوا معاً للحفاظ على الوظائف التي تؤديها الغابات باعتبارها نظاما إيكولوجيا وضمان توفير الخدمات والسلع المتعلقة بالغابات.

٩٠ - وتسمح الإدارة المستدامة للغابات باستخدام الغابات لأغراض اقتصادية دون أن يكون لها أثر بيئي ضار. ومع ذلك، لا يزال هناك تصور بوجود تنازع لا يمكن حله. ولذلك ثمة حاجة إلى التوصل إلى فهم أفضل لما تنطوي عليه المنتجات الحرجية من إمكانات لتحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدامين، وإلى إزالة حالات سوء الفهم التي تحد من خيارات السياسة العامة.

٩١ - وكثيرا ما تكون نظم الحوكمة غير ملائمة لتلبية احتياجات الإدارة المستدامة للغابات. وما زال الدعم السياسي غير كاف نظراً لوجود تفاهم محدود بين واضعي السياسات بشأن المساهمات المتعددة التي يمكن أن تقدمها الغابات. ويمكن أن تقوم الشركات بدور حاسم في دفع عجلة التغيير، بسبل منها المطالبة بوضع إطار مناسب لدعم الإدارة المستدامة للغابات. ويعاني القطاع أيضا من قيود مالية حادة، حيث لا تزال الأخشاب هي المصدر الذي يأتي منه معظم إيرادات تمويل الإدارة المستدامة للغابات لأن الخدمات الحرجية الأخرى لا تحقق ما يكفي من العائدات المالية.

٩٢ - وعموما، هناك حاجة إلى توسيع نطاق أساس الدعم المقدم للإدارة المستدامة للغابات وتعزيزه. وستؤدي مبادرات الاتصال والتوعية المحسنة إلى نشر المعرفة بشأن إمكانات الغابات والمنتجات الحرجية من أجل تقديم مساهمة كبيرة في الاقتصاد الأخضر/الحيوي/الدائري وكذلك في تنفيذ أهداف أيتشي للتنوع البيولوجي واتفاق باريس.

٩٣ - ويمكن أن يساعد إنشاء منتديات لتسهيل الحوار بين السلطات والمجتمعات المحلية والأعمال التجارية والملاك والمستهلكين، بشأن الخيارات التي يتعين الأخذ بها فيما يتعلق بإدارة الغابات واستخدامها، في تعزيز الثقة المتبادلة وتوفير الأساس لإقامة شراكات قوية. ويمكن أن تسهم في تعزيز الثقة أيضا آلياتُ التحقق المقبولة على نطاق واسع، بما في ذلك الإبلاغ المتسم بالشفافية، وإصدار الشهادات، وإمكانية التتبع، ومعلومات المستهلك. وسوف تيسر هذه الآليات ظهور مبادرات الأعمال المؤدية إلى التحول، وذلك بتغيير طريقة أداء الأعمال على نحو يدعم الاقتصاد الدائري من خلال شركات دائرية والتصميم الدائري للمنتجات (أي المتجددة والقابلة لإعادة التدوير).

٩٤ - وهناك روابط قوية بين الإدارة المستدامة للغابات وأهداف التنمية المستدامة الأخرى، ويمكن أن تحقق المبادرات الناجحة في هذا المجال أهدافا متزامنة متعددة، منها على سبيل المثال التحريج لمنع التعرية وحجز الكربون، أو إدماج حفظ التنوع البيولوجي في الإدارة المستدامة للغابات. وتعمل المبادرات الفردية بشكل أفضل عندما تكون جزءًا من استراتيجيات أكبر، على سبيل المثال عندما يتم تضمينها في الاستراتيجيات والإجراءات الوطنية أو خطط الأعمال الواسعة النطاق. وينبغي أن تولي الإدارة المستدامة للغابات الاهتمام للقضايا المشتركة بين القطاعات، ومعالجة الروابط مع السياحة والزراعة والمياه، على سبيل المثال. وتعزز المبادرات التي تدر الدخل، بسبل منها تقديم المساعدة لمالكي الغابات والأعمال التجارية الحرجية في مجال تسويق المنتجات الحرجية، الدعم الاجتماعي من خلال إيجاد فرص العمل للمجتمعات المحلية. وينبغي أيضا أن تعزز التدخلات العامة القدرات البيئية للغابات، بطرق منها التشجيع على ترميم المخثَّات peatlands والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، وحجز الكربون.

٩٥ - وسوف يعتمد النجاح في نهاية المطاف على إيجاد فهم مشترك للإدارة المستدامة للغابات واعتماده. ولكي ينشأ هذا الفهم، هناك حاجة إلى مبادرات مفتوحة أمام جميع أصحاب المصلحة وإشراك المستهلكين على نحو أفضل في اختيار أنماط الاستهلاك المستدامة على أساس المنتجات الحرجية. وينبغي أن تشمل المناقشات بشأن الخشب والغابات متلقين خارج قطاع الغابات، بحيث يتم تعميم الرسائل على نطاق واسع، ويتوفر أساس قوي للعمل المتضافر. وسوف يدعم هذا الاعترافَ بالأدوار المتعددة التي يمكن للغابات أن تؤديها للاقتصاد الأخضر وأهداف التنمية المستدامة.

اجتماع المائدة المستديرة الثاني بشأن الغابات والنظم الإيكولوجية المستدامة (الهدف ١٥): التنوع البيولوجي في صميم التنمية المستدامة - صوب التحول والقدرة على الصمود

٩٦ - يوفر التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية القوية أساسًا للحياة على وجه الأرض، ولجزء كبير من أنشطتنا الاقتصادية، ويدعم هياكلنا الاجتماعية وتقاليدنا الثقافية. ومع ذلك، فإن استمرار فقدان التنوع البيولوجي في الكرة الأرضية والضغوط المستمرة على النظم الإيكولوجية هي حقائق مثيرة للانزعاج وشديدة الرسوخ. وتتيح خطة عام ٢٠٣٠ إمكانيات جديدة للتعاون مع المعنيين بالسياسة العامة بنطاقهم الأوسع ومع أصحاب المصلحة الآخرين في وقف فقدان التنوع البيولوجي، وتقاسم منافع الموارد الجينية، وتعزيز الوصول إلى هذه الموارد. وينبغي تعميم مراعاة التنوع البيولوجي في مجالات منها، على سبيل المثال، تخطيط استخدام الأراضي، والزراعة، والإدارة المستدامة للغابات. وتفتح هذه الروابط سبلا جديدة لتدخلات السياسة العامة. وثمة حاجة إلى البيانات المناسبة التي يسهل الوصول إليها، بسبل منها

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لأغراض الرصد، وذلك من أجل تحسين فهم الآثار المترتبة على مختلف الإجراءات وتيسير إدماج مختلف القطاعات في مبادرات السياسات العامة.

٩٧ - وكثيرا لا يتم بطريقة منتظمة تنسيق ودمج شواغل التنوع البيولوجي على الصعيد الوطني. وهناك حاجة إلى زيادة الطموح في الحفاظ على التنوع البيولوجي وترميمه واستخدامه المستدام، وإلى دفع عجلة التغيير المؤدي إلى التحول من خلال إدماج التنوع البيولوجي في السياسات الاجتماعية والاقتصادية والمناخية، وغيرها من السياسات. ومع ذلك، فإن الجهود المبذولة في هذا الاتجاه كثيرا ما يقوضها قصور نظم الإدارة وعدم كفاية الدعم السياسي، الأمر الذي يعكس جزئياً الفهم المحدود بين صانعي السياسات للدور الأساسي الذي يؤديه التنوع البيولوجي. وفي بعض البلدان، تتفاقم هذه المشاكل من جراء عدم الاستقرار المؤسسي والسياسي والمالي. ولا يتم في بعض الأحيان إنفاذ القواعد التنظيمية القائمة.

٩٨ - وهناك قصور في فهم الروابط القوية القائمة بين تعزيز متانة النظم الإيكولوجية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولا غنى عن المبادرات الرامية إلى التعريف بإمكانات التنوع البيولوجي وبناء الجسور بين مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك مستخدمو الأراضي. فهذا من شأنه أن يوسع المجال المتاح لرسم السياسات وإقامة الشراكات.

٩٩ - وللتنوع البيولوجي بعدٌ شامل لعدة قطاعات، ولذلك ينبغي تشجيع المنتديات المناسبة على إشراك جميع أصحاب المصلحة فيما يتصل بإدارة النظم الإيكولوجية وحفظ محميات الطبيعة. وتوجد في هذا الصدد روابط وثيقة بوجه خاص بين التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للغابات. وللمستهلكين دور هام عليهم القيام به، لذا فإن أدوات من قبيل نظم الوسم وإصدار الشهادات مفيدة أيضًا.

١٠٠ - والجهود المبذولة لحماية الطبيعة يمكن أن يكون لها إسهام في استراتيجيات التنمية الاقتصادية أيضا. فهناك علاقات وثيقة بين الأنشطة الاقتصادية والأنشطة المدرة للدخل، والتنوع البيولوجي، مثل السياحة والزراعة. ورغم احتمال وجود أوجه تنازع بين الاثنين، فإن بناء الثقة فيما بين مختلف أصحاب المصلحة يفترض أن ييسر التعامل معها بالشكل المناسب.

١٠١ - وتؤثر النظم الإيكولوجية القادرة على الصمود تأثيرا إيجابيا على صحة الإنسان. وهي ضرورية أيضا للحفاظ على الظروف المعيشية للشعوب الأصلية. وتوجد نُهج مختلفة لتقدير قيمة خدمات النظام الإيكولوجي، وهي نهج ينبغي مواصلة استكشافها لزيادة تدفقات التمويل. وبالنظر إلى جميع هذه الفوائد، ينبغي إيلاء اهتمام مستمر لتعزيز القدرات البيئية لمختلف النظم الإيكولوجية وتعزيز التنوع البيولوجي.

١٠٢ - ويمكن للمبادرات العابرة للحدود أن تتناول البعد العابر للحدود لبعض قضايا التنوع البيولوجي، وأن تجني ثمار أوجه التآزر المختلفة التي يمكن أن تُستمد من التعاون الدولي، والتي يدعمها عدد من الأطر التنظيمية، بما في ذلك اتفاقية التنوع البيولوجي. والقضايا المحلية لها أهمية أوسع نطاقا، تمس كلا من المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. ويتطلب التنسيق عبر الحدود توفر الموارد وبذل جهود مستمرة. وتدمج بعض البلدان التنوع البيولوجي في إطار تمويل المساعدة الإنمائية من أجل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

١٠٣ - ويلزم إحراز مزيد من التقدم في بلورة فهم مشترك للتنوع البيولوجي، وعلى وجه الخصوص، للمؤشرات التي من شأنها أن تجعل الرصد الفعال ممكناً، مما يوفر الأساس لإجراء حوار فعال شامل لعدة

قطاعات. وليس هناك فهم كاف لأهمية التنوع البيولوجي في تنفيذ الأهداف المستدامة، وبالتالي يلزم توافر المزيد من البيانات والتحليل.

ربط الأمور ببعضها: الإدارة المستدامة للموارد وأنماط العيش المستدامة في المنطقة

١٠٤ - تتطلب خطة عام ٢٠٣٠ المتكاملة القيام بمبادرات تعكس بشكل كامل الروابط بين مختلف أهداف التنمية المستدامة، من حيث تصميمها وتنفيذها. والتنسيق فيما بين القطاعات هو مفتاح التنفيذ الفعال. وقد يكون للدروس المستفادة على مستوى السياسات، المستمدة من الإجراءات التي تستهدف أهدافًا محددة من أهداف التنمية المستدامة، أهميةٌ أعمّ، وبالتالي يجب نشرها خارج نطاق المتلقين القطاعيين. ويمثل تبادل المعلومات والمعرفة عبر الحدود القطاعية الأساس لتحديد المبادرات التي لها أثر إيجابي يشمل أهدافا مختلفة من أهداف التنمية المستدامة.

١٠٥ - وتؤثر جميع أهداف التنمية المستدامة التي نُظر فيها بتعمق في المنتدى الإقليمي (وهي المتعلقة بالمياه والطاقة والمدن والاستهلاك والإنتاج المستدامين والإدارة المستدامة للغابات والتنوع البيولوجي) على تحقيق الأهداف الأخرى. وهناك روابط متعددة وقوية. وقد انعكس ذلك في بعض الأحيان في صكوك تنظيمية محددة، مثل بروتوكول المياه والصحة الملحق باتفاقية المياه. إلا أن تحديد هذه الروابط لا يكفي كأساس لاتخاذ إجراءات مستنيرة على مستوى السياسات. إذ يلزم إحراز مزيد من التقدم بشأن فهم هذه العلاقات المتبادلة وقياسها وتقييمها.

١٠٦ - ومن الضروري اتباع نهج شامل لعدة قطاعات، ولكن ينبغي استكمال ذلك بالنظر في الأبعاد العابرة للحدود. ويجب أن تكون المبادرات الإقليمية بمثابة منتديات لتعزيز أهداف التنمية المستدامة. ويوجد لجمعيات التكامل دون الإقليمي في المنطقة، بما في ذلك الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، دورٌ هام في تنفيذ تلك الأهداف، ولا سيما عن طريق تنشيط التجارة من خلال اعتماد معايير موحدة.

١٠٧ - وهناك حاجة إلى التوفيق بين المقاصد المختلفة وكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. فعلى سبيل المثال، ينبغي لدى معالجة الاحتياجات المتنافسة على المياه ضمانُ إمكانية عادلة للوصول إليها. ويجب أن تأخذ المبادرات الرامية إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة في الحسبان مسائل القدرة على تحمل التكاليف بالنسبة للفقراء والمستضعفين. وينبغي أن يلبي التخطيط الحضري المتكامل احتياجات المواطنين من جميع الأعمار. وتشكل خدمات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي أيضا مصدرا هاما لكسب الرزق بالنسبة لفقراء الأرياف.

١٠٨ - وإذا كانت أهداف التنمية المستدامة ترسم برنامجا للتحول، فإن هذا التحول يتطلب أن تؤخذ مصالح جميع الفئات المتضررة من الانتقال بعين الاعتبار. وسيؤدي إدخال أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد، ويمكن أن يكون له آثار مفيدة في مجالات أخرى، مثل الصحة. ومع ذلك، فإن الانتقال من نهج اقتصاد خطي إلى اقتصاد دائري ينطوي أيضًا على مخاطر. وفي حين أن بعض الأنشطة الاقتصادية سيتوسع نطاقها، فإن البعض الآخر سيتقلص. ولذلك هناك حاجة إلى معالجة فقدان الوظائف، وسد الثغرات في المهارات، واستحداث أشكال أخرى من التدخلات العامة لتخفيف آثار هذه التغييرات.

١٠٩ - وقد أشار العديد من المشاركين إلى أهمية المعلومات المناسبة. وينبغي أن يستفيد صنع السياسات بصورة أكثر كثافة من المعرفة العلمية. فالأدلة توفر الأساس لإجراء حوار مستنير في مختلف مجالات السياسات وهو حوار يؤدي بالفعل إلى كسر العزلة. كما تساهم الأدلة في فعالية مبادرات الاتصال وزيادة التوعية بآثار الإجراءات، بما في ذلك على مستوى الفرد.

١١٠ - ويمكن أن يكون هناك بُعد متعدد القطاعات لبعض أدوات السياسات أيضًا، إذا تم تصميمها بشكل مناسب. فقد ذكر المشاركون استخدام مشتريات القطاع العام المستدامة باعتبارها أداة مفيدة لها تأثير في العديد من المجالات. وينبغي أيضاً الاستفادة من إمكانات التكنولوجيا الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لأنهما من عناصر التمكين الشاملة لجميع أهداف التنمية المستدامة، وذلك بسبل منها دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الخطط والاستراتيجيات الوطنية المستدامة.

١١١ - والتمويل قيد مشترك يُواجه عند محاولة المضي قدما بتحقيق مختلف أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب التغلب على هذا القيد استجابات تخيلية ينبغي أن تستفيد من الإمكانات التي يتيحها التعاون الشامل لعدة قطاعات. ومن شأن مشاركة القطاع الخاص، وهي أمر ضروري لإحراز التقدم السريع، أن تسهم في تعبئة التمويل اللازم.